

## إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه  
السعيد من سفرته اليمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في  
١٢/٩/١٩٩٤ م

١٣-٩-١٩٩٤ م

رئيس الوزراء  
الدكتور عبد السلام المجالي

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

دمان : السبت ١١ ربيع الثاني سنة ١٤١٥ هـ . الموافق ١٧ ايلول سنة ١٩٩٤ م . العدد ٣٩٩٣

## الفرس

## الصفحة

٢١٢٦	نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام العلوات الموحدة لموظفي البلديات
٢١٢٨	نظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤	نظام المعهد الدبلوماسي
٢١٣٣	نظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤	نظام التنظيم الاداري لوزارة العمل
٢١٣٨	نظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤	نظام التنظيم الاداري لوزارة الاشغال العامة والاسكان
٢١٤٢	نظام رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام العلوات لموظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٢١٤٤	نظام رقم ٤١ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الاردني
٢١٤٦	نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الاردني
٢١٤٧	نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام الدين العام
٢١٤٨	نظام رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المتاحف والمواقع الاثرية
٢١٥٠	نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤	نظام معدل لنظام حشد التسجيل لمغايات الفريضة العامة على المبيمات
٢١٥٢	تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٤	اتفاقية التعاون السياحي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإيطالية
٢١٥٣	تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٩٤	تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة
٢١٥٧	تعليمات رقم ٩ لسنة ١٩٩٤	تعليمات معدلة لتعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها
٢١٥٨	تعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤	تعليمات معدلة للتعليمات الادارية والمالية لمطابع وزارة الاوقاف
٢١٥٨	تعليمات معدلة لتعليمات المواصفات الواجب توافرها في صهاريج نقل المواد السائلة والسائلة	
٢١٥٩	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٤	تعليمات معدلة للتعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٣ تعليمات التنظيم الاداري
٢١٦٠	قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٤	لديريات الزراعة
		شروط ذبح الحيوانات اضطراري

مديرية المطابع العسكرية

## نحو الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٨/٦ م  
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة لموظفي البلديات  
نظام رقم - ٣٦ - لسنة ١٩٩٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة لموظفي البلديات لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به اعتباراً من ١-٧-١٩٩٤ م .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٨ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٨ -

يستحق الموظف علاوة شخصية شهرية على النحو التالي : -

١ - الموظف من : -

الدرجة الاولى	٦١ ديناراً
الدرجة الثانية	٥٧ ديناراً
الدرجة الثالثة	٥٥ ديناراً
الدرجة الرابعة	٥٤ ديناراً
كل من الدرجتين الخامسة والسادسة	٥٣ ديناراً
الدرجة السابعة وحتى العاشرة	٥٥ ديناراً
ب - الموظف غير المصنف	٥٥ ديناراً

ج - الموظف بعقد :-

١ - الموظف الذي يتجاوز اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ ديناراً .	٦٣ ديناراً
٢ - الموظف الذي يبلغ اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ ديناراً واقل .	٥٧ ديناراً

١-٨-١٩٩٤

### الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء لوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دوله للشؤون القانونية والبرلمانية سميحة الشيخ عبدالباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير العمل خالد الفزاوي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الداخلية الدكتور سلامة حماد
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريماء خلف	وزير الشباب الدكتور فواز ابو المعنم	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التموين عادل القضاة	وزير البريد والاتصالات الدكتور هاشم الدباس	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير دوله الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان	وزير دوله محمد الاويب
وزير سلطة والثروة المعدنية طلال مريقات	وزير دوله يوسف الدلاييح	وزير دوله هشام التسل

هكذا من الاول

## نخبة الحسن بن طلال نائب الملك العظيم

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما تقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٤  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٣٧ - لسنة ١٩٩٤  
نظام المعهد الدبلوماسي  
صادر بمقتضى المادة - ١١ -  
من قانون المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا  
رقم - ٣٠ - لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المعهد الدبلوماسي لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس الاعلى	:	المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .
المعهد	:	المعهد الدبلوماسي
مجلس الادارة	:	مجلس ادارة المعهد
المجلس التنفيذي	:	المجلس التنفيذي للمعهد
الرئيس	:	رئيس المعهد
هيئة البحث والتعليم	:	الباحثون واطفاء هيئة التدريس والتعليم في المعهد .
العلماء	:	الموظفون الاداريون والفنيون في المعهد .

المادة ٣ - ينشأ معهد يسمى ( المعهد الدبلوماسي ) للتدريب والتأهيل والتطوير والبحث في مجال الدبلوماسية والاستراتيجية والدراسات الدولية، ويعتبر احد مراكز البحث العلمي والتدريب التابعة للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ومركزه الرئيسي عمان .

المادة ٤ - تحقيقا للاهداف المنصوص عليها في المادة - ٣ - من هذا النظام يتولى المعهد القيام بالاعمال والمهام التالية :-

- اعداد الدبلوماسيين والعاملين في ميادين العلاقات الدولية والاتصال الخارجي وتأهيلهم وتنمية قدراتهم .
- اجراء البحوث والدراسات في مجال الشؤون الخارجية باعادها الدبلوماسية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والسياسية وتقديم الاستشارات بشأنها .
- المساهمة في تطوير نظم العلاقات الدولية وتحسين وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في حقول الدراسات الاستراتيجية والدولية واجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات المتعلقة بها .
- تنمية القدرات الوطنية في مجال البحوث الدبلوماسية والاستراتيجية والاتصال الخارجي والعلاقات الدولية وتكوين قاعدة معلومات علمية حول هذه المجالات وتوثيق هذه المعلومات ونشرها .

هـ - مدعيم التعاون العلمي في مجالات عمل المعهد مع الجهات الرسمية والمحلية والعربية والدولية المعنية بالدبلوماسية، والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية والاتصال الخارجي وعقد انقادات و برامج تنفيذية وتبادل الباحثين واعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والخبراء .

و - تنظيم دورات دراسية وتدريسية وبرامج تأهيل متخصصة للباحثين والعاملين والمهتمين في مجالات الدبلوماسية والعلاقات الدولية والاتصال الخارجي من الاردنيين والعرب والاجانب .

ز - اقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والملتقيات الدراسية والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية المرتبطة باهدافه .

ح - توثيق الدراسات والبحوث والمعلومات والبيانات ذات العلاقة بعمل المعهد ونشرها واصدار المجلات المحكمة والدوريات العلمية والمواد الاعلامية حسب الحاجة .

المادة ٥ - يعقد المعهد انفاقية ارباط اكايمي مع احدى الجامعات الاردنية الرسمية وذلك لاعتماد مناهج التدريس والتدريب ونشر الانتاج العلمي ونشر البحوث وتبادل اعضاء هيئة التدريس حسب الاسس الجامعية المعترف بها ، وتحقيقا لهذه الغاية يعتمد المعهد نظمة الجامعة المنق معها فيما يتعلق بشؤون هيئة البحث والتدريس والتعيينات والترقيات والبرامج والاتفاقيات العلمية ويصدر المجلس التعليمات اللازمة لذلك .

المادة ٦ - ١ - يكون للمعهد مجلس ادارة برئاسة رئيس المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا وعضوية كل من :-

- ١ - وزير الخارجية نائبا لرئيس مجلس الادارة .
- ٢ - وزير الاعلام
- ٣ - وزير التخطيط .
- ٤ - رئيس الجامعة التي يرتبط المعهد معها اكلاديميا .
- ٥ - رئيس هيئة الاركان المشتركة .
- ٦ - امين عام المجلس الاعلى .
- ٧ - رئيس المعهد .

٨ - شخصين يختارهما رئيس المجلس الاعلى من ذوي الخبرة لمدة ثلاث سنوات .

ب - يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ، ويكون اي اجتماع يعقده قانونيا اذا حضرته اكثرية اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم وينتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع معه .

المادة ٧ - يتولى مجلس الادارة المهام التالية :-

- ١ - دراسة الامور والمواضيع التالية وتقديم التوصيات والقرارات بشأنها الى المجلس الاعلى :
  - ١ - مناقشة التعليمات والاتفاقيات والبرامج التنفيذية المتعلقة بالمعهد .
  - ٢ - دراسة مشروع موازنة المعهد وجدول التشكيلات .
  - ٣ - الاطلاع على تنسيقات المجلس التنفيذي بشأن تعيينات هيئة التدريس والبحث في المعهد .



ب - دراسة الأمور والمواضيع التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :

- ١ - اقرار السياسات المتعلقة بأعمال المعهد .
- ٢ - اقرار الترفيقات لأعضاء هيئة التدريس والبحث في المعهد .
- ٣ - تقييم برامج المعهد ونماذج أبحاثه ومناقشة تقاريره السنوية ومشاريع خططه المستقبلية .
- ٤ - اقرار برامج التعاون والاستشارات المقترحة بين المعهد والجهات والمؤسسات المحلية والخارجية .
- ٥ - مناقشة مشاريع وبرامج التمويل واقرارها .

المادة ٨ - ١ - يكون للمعهد مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المعهد وعضوية كل من :

- ١ - أمين عام وزارة الخارجية .
- ٢ - أمين عام وزارة الاعمال .
- ٣ - أمين عام وزارة التخطيط .
- ٤ - أحد نواب رئيس الجامعة التي يرتبط معها المعهد أكاديميا يختاره رئيس الجامعة .
- ٥ - مساعد رئيس هيئة الأركان المشتركة للتخطيط .
- ٦ - مدير دائرة الدراسات والبحوث في وزارة الخارجية .
- ٧ - أربعة أشخاص من ذوي الخبرة الكفاءة يعينهم رئيس المجلس بناء على تنسيب رئيس المعهد لمدة سنتين .
- ٨ - نائب رئيس المعهد .
- ٩ - أحد أعضاء هيئة التدريس في المعهد يختاره رئيس المعهد .

ب - يختار المجلس التنفيذي من بين أعضائه نائباً للرئيس .

ج - يعقد المجلس التنفيذي اجتماعاته بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ويكون أي اجتماع يعقده قانونياً إذا حضره ثمانية من أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ويتخذ قراراته بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع معه .

المادة ٩ - يتولى المجلس التنفيذي المهام التالية :

- ١ - دراسة الأمور والمواضيع التالية وتقديم التوصيات والقرارات بشأنها إلى مجلس الإدارة :
- ١ - اعداد الخطط المتعلقة بالمعهد وبرامجه .
- ٢ - وضع مشاريع التعليمات والاتفاقيات والبرامج التنفيذية ومشاريع المعهد المستقبلية .
- ٣ - مناقشة مشروع موازنة المعهد وجدول التشكيلات فيه .
- ٤ - الموافقة على تعيينات رئيس المعهد بشأن تعيين هيئة التدريس والبحث .
- ٥ - التوصية بترقية أعضاء هيئة التدريس والبحث في المعهد بناء على تنسيب رئيس المعهد .
- ٦ - اقتراح برامج التعاون والاستشارات بين المعهد والجهات والمؤسسات المحلية والخارجية .
- ٧ - اقتراح مشاريع التمويل وبرامجها والمصادر المالية للمعهد .

ب - دراسة الأمور والمواضيع التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :

- ١ - اقرار برامج العمل التنفيذية السنوية والفصلية ومراجعة المذكرات والتقارير الدورية التقييمية يقدمها رئيس المعهد .
- ٢ - اقرار الهيكل التنظيمي للمعهد وادخال التعديلات اللازمة عليه .

المادة ١٠ - ١ - يعين رئيس المعهد ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته أو يعلى منها بقرار من رئيس المجلس .

ب - يتولى رئيس المعهد إدارة شؤونه الفنية والإدارية والمالية وضمان حسن سير العمل فيه ويمارس في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية :

- ١ - اعداد مشروع موازنة المعهد وجدول التشكيلات فيه ورفعها إلى مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي .
- ٢ - الاشراف على الدراسات والبحوث والأوتومات وبرامج التدريس والتدريب والنشر التي يجريها المعهد ومتابعة أوجه هذه النشاطات وعقد الاتفاقيات وأجراء الاتصالات اللازمة لخدمة أهداف المعهد مع الجهات المحلية والخارجية .
- ٣ - تعيين المحاضرين المفرغين وغير المفرغين وتكليف الخبراء والمستشارين والباحثين ولجان الاستشارة وقرق البحث .
- ٤ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي ومتابعتها .
- ٥ - اعداد التقرير السنوي عن أعمال المعهد وتقديمه إلى المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس الأعلى .
- ٦ - تمثيل المعهد لدى الغير .
- ٧ - أي مهام أو أعمال أخرى يكلفها مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذي .

المادة ١١ - يكون للمعهد جهازه الأكاديمي الذي يضم هيئة البحث والتدريس وجهازه الإداري والفني الذي يضم العاملين من الموظفين والمستخدمين حسبما تقتضي الحاجة ويتم تعيينهم وتحديد رواتبهم وسائر حقوقهم الأخرى وانتهاء خدماتهم بموجب التعليمات التي تصدر وفقاً لأحكام هذا النظام .

المادة ١٢ - ١ - تتكون الموارد المالية للمعهد مما يلي :

- ١ - المبالغ السنوية المخصصة للمعهد في الموازنة العامة .
- ٢ - المبالغ السنوية التي يخصصها المجلس الأعلى في موازنته السنوية للمعهد .
- ٣ - عوائد البحوث والدراسات والاستشارات وبرامج التدريب التي يقدمها المعهد .
- ٤ - الهبات والاعانات والتبرعات والمنح والوصايا ورع ما يوقف للمعهد ويوافق عليها المجلس الأعلى على أن يوافق مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .
- ٥ - أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس .

ب - يخصص المجلس الأعلى حساباً خاصاً للمعهد في موازنته السنوية تنقيد فيه أموال المعهد ويتم الصرف من ذلك الحساب وفقاً للتعليمات المالية الخاصة التي يصدرها المجلس الأعلى لهذه الغاية .

المادة ١٣- للمجلس الأعلى بناء على تشييب مجلس الإدارة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٣-٨-١٩٩٤ م .

### الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام الجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير المعمل خالد الفزاوي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قعوه
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريمسا خلف	وزير الشباب الدكتور فواز أبو الغنم	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التعويضات هائل القضاة	وزير النزوح والاتصالات الدكتور هاشم الدباس	وزير الثقافة جمعه حماد
وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير دولة الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توفيق كريشان	وزير دولة محمد الذويب
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير دولة يوسف الدلاييج	وزير المعدل هشام التل

### نحمة الحسن بن طلال نائب عمالة الملك المعظم

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٤ م  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٣٨ - لسنة ١٩٩٤  
نظام التنظيم الاداري لوزارة المعمل  
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التنظيم الاداري لوزارة العمل لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل  
القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة المعمل
الوزير :	وزير المعمل
الامين العام :	الامين العام للوزارة
المديرية :	اي مديرية في مركز الوزارة او الميدان
المدير :	مدير المديرية .

المادة ٣ - تتولى الوزارة مسؤولية تحقيق الاهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة ويختص الجهاز  
الاداري في مركز الوزارة برسم السياسة العامة للعمل ووضع الخطط اللازمة لذلك والاشراف  
على تنفيذها ومتابعتها وتقويمها وتحقيقها لذلك تقوم الوزارة بالمهام التالية :-

- الاشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بشك  
الشؤون والمنصوص عليها في هذا النظام وفي سائر التشريعات ذات العلاقة المعمول بها .
- رعاية العاملين الاردنيين خارج المملكة وتنمية علاقات العمل مع البلدان المستقبلية لهم ، وتنظيم  
الشؤون المتعلقة بالعاملين الاجانب داخل المملكة والاشراف عليهم وتحديد شروط عملهم .
- تنظيم سوق العمل الاردني ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للاردنيين  
داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة .
- تسجيل تعاملات العمال وتدابير اصحاب العمل والاشراف عليها ودعم العمل النقابي وتنشيطه .
- المساهمة في نشر الثقافة العمالية والتدريب المهني بما يكتل رفع مستوى كفاءة العامل الذاتية  
والانتاجية ولتأهيل الماهر والمراكز اللازمة لهذه الغاية والاشراف عليها .
- و - تنمية التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربية والدولية بهدف تطوير قطاع العمل  
والتشغيل وملاكات الانتاج .

مركز الملك فيصل



المادة ٤ - يتألف الجهاز الإداري للوزارة مما يلي : -

أولاً : في مركز الوزارة

١ - الأمين العام .

ب - الأمناء العامين المساعدين والمستشارين .

ج - مديري المديرية التالية : -

١ - مديرية علاقات العمل .

٢ - مديرية التشغيل .

٣ - مديرية التفتيش .

٤ - مديرية البحوث والدراسات والتطوير .

٥ - مديرية السلامة والصحة المهنية والبيئة .

٦ - مديرية الإعلام والثقافة العمالية .

٧ - مديرية الإدارة والمالية .

٨ - مديرية المعلومات .

٩ - مديرية العاملين في الخارج .

١٠ - مديرية الشؤون القانونية .

١١ - مديرية الرقابة الداخلية .

د - مكتب الوزير .

ثانياً : في الميدان .

مديري مديريات العمل والتشغيل أو العمل أو التشغيل أو مديري معاهد الثقافة العمالية .

المادة ٥ - للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط للوزارة تعيين مدير عام في مركز أي محافظة حيثما تقتضي الحاجة ذلك وترتبط به مديريات العمل ومعاهد الثقافة العمالية في تلك المحافظة والألوية التابعة لها .

المادة ٦ - ١ - يرتبط بالوزير كل من : -

١ - الأمين العام

ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة عن إدارة شؤون الوزارة ومن حسن سير العمل فيها وعن تنفيذ سياستها والإشراف على جميع موظفيها وفقاً للقوانين واللائحة والتعليمات المعمول بها .

٢ - مدير مديرية الرقابة الداخلية

ويكون مسؤولاً أمامه عن المهام المنوطة بمديريته .

٣ - مدير مكتب الوزير

ويكون مسؤولاً عن المهام والواجبات التي يكلفه بها الوزير .

ب - يرتبط بالأمين العام .

١ - الأمناء العاملون المساعدون .

٢ - المستشارون .

٣ - المديرون العامون .

٤ - المديرون في مركز الوزارة .

٥ - مديرو المديرية ومديرو معاهد الثقافة العمالية في الميدان وحيث لا يوجد في المحافظة مدير عام .

ويكونون مسؤولين أمامه عن إدارة شؤون المديرية المرتبطة بهم وعن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة بهم وعن حسن سير العمل في تلك المديرية .

ج - يرتبط رئيس القسم في المديرية بمديره ويكون مسؤولاً أمامه عن شؤون القسم الذي يتولى رئاسته وعن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٧ - ١ - تتألف في الوزارة لجنة تسمى ( لجنة التخطيط ) برئاسة الوزير وعضوية كل من : -

١ - الأمين العام

٢ - الأمناء العامين المساعدين والمستشارين .

٣ - المديرين العامين .

٤ - المديرين في مركز الوزارة .

٥ - ثلاثة من مديري المديرية في الميدان يختارهم الوزير لمدة سنة .

ب - تتولى لجنة التخطيط القيام بالمهام التالية : -

١ - اقتراح المبادئ العامة لسياسة العمل ورفعها إلى مجلس الوزراء .

٢ - وضع مشاريع خطط العمل في مختلف المجالات .

٣ - وضع القواعد العامة لتأهيل العاملين في الوزارة وتدريبهم وأعارتهم .

٤ - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالوزارة .

٥ - مناقشة مشروع الميزانية السنوية للوزارة .

٦ - التنسيق بين أعمال مركز الوزارة ومديريات الميدان .

٧ - وضع السياسة التوجيهية (أعلام الوزارة والمطبوعات التي تصدرها) .

٨ - أي أمور أخرى يحيلها الوزير إليها .

ج - تجتمع اللجنة بصورة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غياب الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره ثلثا الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه واحداً منهم . وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالأجماع أو بأكثرية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

د - لرئيس اللجنة أو نائبه في حالة غياب الرئيس أن يدعو من يراه من العاملين في الوزارة أو من خارجها للاشتراك في اجتماعات اللجنة وذلك للاستئناس بأرائهم في الأمور المعروضة عليها دون أن يكون لهم حق التصويت .

هـ - يسمي الوزير أحد موظفي الوزارة أميناً سر اللجنة يتولى توجيه الدعوة إلى اجتماعاتها والتحضير لها وتنظيم محاضراتها .

مركز العمل

المادة ٨ - ١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير احدى اى مديرية جديدة في مركز الوزارة او الغاء اى من المديريات القائمة او دمجها في غيرها .

ب - للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط احدى المديريات في الميدان او الغاء اى من المديريات القائمة او دمجها في غيرها .

ج - للوزير بناء على تنسيب الامين العام احدى الاقسام والاشغال في المديريات في مركز الوزارة او الميدان او الغاؤها او ادماج اى منها في غيرها وفقا لاداباء العمل .

المادة ٩ - ١ - للوزير تفويض اى من صلاحياته المنصوص عليها في الانظمة المعمول بها الى المديرين العاملين اى من كبار موظفي الوزارة .

ب - للامين العام تفويض اى من صلاحياته المنصوص عليها في الانظمة المعمول بها الى المديرين العاملين او الى المديرين في مركز الوزارة او الى المديرين في الميدان المرتبطين به .

المادة ١٠ - يصدر الوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي : -

١ - تحديد المهام والواجبات المنوطة بعمالء العاملين المساعدين والمستشارين والمديرين العاملين ومديري المديريات في مركز الوزارة والميدان .

ب - تحديد الصلاحيات المخولة لرؤساء الوحدات الادارية في مركز الوزارة والميدان .

ج - وصف اعمال الوحدات الادارية في الوزارة بمستوياتها الادارية .

د - تحديد الملائمة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة .

هـ كذا في الأصل

المادة ١١ - يلغى نظام ( تنظيم وإدارة وزارة العمل رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بموجب سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها او استبدال غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظام .

١٣-٨-١٩٩٤ .

### الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
عبد الرؤوف الروابدة

نائب رئيس الوزراء  
لوقان الهنداوي

رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية والدفاع  
الدكتور عبدالسلام المجالي

وزير دولة  
للشؤون القانونية والبرلمانية  
سماعة الشبيخ عبدالباقي جمو

وزير  
التخطيط  
الدكتور هشام الخطيب

وزير الاعلام ووزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور جواد العناني

وزير الاوقاف  
والشؤون والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطينة

وزير  
المياه والري  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
العمل  
خالد الغزاوي

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور محمد الصفور

وزير  
المالية  
سامي قموه

وزيرة  
الصناعة والتجارة  
الدكتور ريماء خلف

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
طلال سطمان الحسن

وزير  
التعمير  
عادل القضاة

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور هاشم الديباس

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
الدكتور عبدالرزاق النصور

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور راتب السعود

وزير  
الزراعة  
المهندس منصور بن طريف

وزير  
دولة للتنمية الادارية  
الدكتور محمد الذنيبات

وزير  
دولة  
الدكتور عبدالله الجازي

وزير الشؤون  
البلدية والتربية والبيئة  
توفيق كويشسان

وزير  
دولة  
محمد الويبي

وزير  
المطاعة والثروة المعدنية  
طلال عريقات

وزير  
دولة  
يوسف الدلابيح

وزير  
المعدل  
هشام القتل

## نحلة الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٨/١٩٩١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٩ - لسنة ١٩٩٤  
نظام التنظيم الإداري لوزارة الأشغال العامة والإسكان  
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التنظيم الإداري لوزارة الأشغال العامة والإسكان لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الأشغال العامة والإسكان
الوزير	:	وزير الأشغال العامة والإسكان
الأمين العام	:	الأمين العام للوزارة
المدير العام	:	المدير العام في مركز الوزارة أو مدير عام أشغال المحافظة
المدير	:	مدير أي مديرية في مركز الوزارة أو في الوحدات الإدارية وفق نظام التقسيمات الإدارية المعمول به .

المادة ٣ - تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية :-

- وضع الخطط واعداد الدراسات والتصاميم وتنفيذ وإنشاء الطرق العامة والتروية والزراعية وصيانتها وتأمين عناصر السلامة المرورية عليها .
- الاشتراك مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية في وضع الخطط واحتياجاتها من المباني والمشاريع الهندسية واعداد الدراسات والتصاميم وتنفيذ هذه المشاريع والإشراف عليها .
- إجراء الفحوص والتحليل المخبرية وضبط الجودة على الأعمال الإنشائية وعلى المواد واللوازم المستعملة في الإنشاءات .
- المساهمة في وضع التشريعات المتعلقة بالنقل والمحافظة على الطرق العامة وسلامة المرور .
- إدارة برامج تدريب المهندسين والفنيين والمساهمة في وضع البرامج التدريبية الخاصة بها .
- المساهمة في أعمال تصنيف المقاولين وتأهيل المستثمرين لخايات الاشتراك بعطاءات المشاريع الحكومية .
- القيام بأي مشاريع أو مهام أو مسؤوليات أخرى يكلفها مجلس الوزراء بها .

المادة ٤ - يتكون الجهاز الإداري للوزارة مما يلي :

أولاً : في مركز الوزارة :

١ - الأمين العام .

ب - مدير عام الشؤون الإدارية وترتبط به المديرتان التاليتان :-

١ - مديرية الشؤون الإدارية

٢ - مديرية الشؤون المالية

ج - مدير عام الطرق وترتبط به المديريات التالية :-

١ - مديرية دراسات الطرق

٢ - مديرية تنفيذ الطرق

٣ - مديرية صيانة الطرق

٤ - مديرية المرور والسلامة العامة

د - مدير عام الإنشآت وترتبط به المديريات التالية :-

١ - مديرية دراسات الإنشآت

٢ - مديرية تنفيذ الإنشآت

٣ - مديرية صيانة الإنشآت

هـ - مدير عام الشؤون الفنية وترتبط به المديريات التالية :

١ - مديرية التخطيط والتطوير

٢ - مديرية المختبرات والبحوث

٣ - مديرية المشاغل والحركة

و - مديرية الرقابة الداخلية

ز - مديرية العلاقات العامة

ح - مديرية الشؤون القانونية

ط - المستشارون

ي - مكتب الوزير

ثانياً : مديرية أشغال القصور الملكية العامة -

ثالثاً : مديريات الأشغال في المحافظات والألوية -

المادة ٥ - للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط تعيين مدير عام في مركز أي محافظة حيثما تقتضي الحاجة ذلك، وترتبط به مديريات الأشغال في مركز المحافظة والألوية التابعة لها .

المادة ٦ - ١ - يرتبط بالوزير كل من :-

١ - الأمين العام ويكون مسؤولاً أمامه عن إدارة شؤون الوزارة وحسن سير العمل فيها .

٢ - مدير مديرية الرقابة الداخلية ويكون مسؤولاً أمامه عن المهام المنوطة بمديريته .

٣ - مدير مكتب الوزير ويكون مسؤولاً عن المهام والواجبات التي يكلفها بها الوزير .





## نحو الحسن بن طلال نائب ملك المملكة المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٠ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي المؤسسة  
العامة للضمان الاجتماعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به اعتبارا من ١-٧-١٩٩٤ م .

المادة ٢ - يلغى نص البند ١ من الفقرة ١-٣ من المادة ٣ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١ - الفئة الاولى وتشمل موظفي الدرجات الخاصة والاولى والثانية .

المادة ٣ - يلغى نص البند ١ من الفقرة ١ من المادة ٤ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١ - الدرجات الخاصة والاولى والثانية ١٥٪

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٩ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٩

يستحق الموظف العلاوة الشخصية الشهرية التالية :-

- ١ - الموظف في كل من الدرجة الخاصة والاولى والثانية . ٦٦ دينار
- ب - الموظف في كل من الدرجتين الثالثة والرابعة . ٦٢ دينار
- ج - الموظف في كل من الدرجتين الخامسة والسادسة والموظف غير المصنف ٥٧ دينار
- د - الموظف بمعد الذي يتجاوز اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ دينار . ٦٣ دينار

هـ - الموظف بمعد الذي يبلغ اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ دينار مائل .

٢١-٨-١٩٩٤ م

## الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء لوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير المعمل خالد الفزاوي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قموه
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتور ريمس خلف	وزير الثقافة الدكتور فواز ابو الغنم	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفان المدوان
وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير التنمية جمال القضاة	وزير التقانة جمعه حماد
وزير دولة محمد الذويب	وزير التعليم العالي الدكتور راقب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف
وزير المعدل هشام التسل	وزير دولة ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة توفيق كريشان
	وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال مريقات	وزير دولة يوسف الدلاييح

هكذا في الأصل

## نقح الحس بن طلال نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٤١ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع النظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١-٧-١٩٩٤ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٧ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٧ -

يستحق الموظف علاوة شخصية شهرية على النحو التالي :-  
١ - الموظف من النئات والدرجات التالية كما يلي :-

الدرجة	العلاوة الشخصية بالدينار	الفئة
الأولى	خاصة أولى ثانية	٧٦ ٧٣ ٦٣
الثانية	أولى ثانية ثالثة	٧٣ ٦٣ ٥٨
الثالثة	أولى ثانية ثالثة رابعة	٥٨ ٥٤ ٥٤ ٥٤
الرابعة	أولى ثانية ثالثة رابعة خامسة سادسة	٧٥ ٦٥ ٦٥ ٥٦ ٥٥ ٥٥

### ب - الموظف بعقد :-

الموظف الذي يتجاوز اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ ديناراً ٦٣ ديناراً والموظف الذي يبلغ اجمالي راتبه وعلاواته ٢٥٠ ديناراً فأقل ٥٧ ديناراً .

٢١-٨-١٩٩٤

## الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء نوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سميحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير العمل خالد الفزاوي	وزير التمهية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قموه
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريماء خلف	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفان المدوان	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمعان الحسن
وزير التموين عادل القضاة	وزير التجارة جمعه حماد	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير دولة للتمهية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير دولة وزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة نوفيس كريشان	وزير دولة محمد الدويب
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير دولة يوسف الدلاييح	وزير المستقبل هشام التل

هكذا في العمل



## نحس الحسن بن طهرل نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٢ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع النظام رقم ٧ - لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الآتي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به اعتباراً من ١٧ - ١٩٩٤

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة - د - من المادة - هـ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنس التالي :-  
د - يستحق المستخدم في الوظائف التالية علاوة شخصية شهرية على النحو التالي :-  
الوظيفة

بالدينار

٦٠  
٥٧  
٥٦  
٥٥

نقسي -  
سائق ناقل  
مشرف مقصف  
أي وظيفة أخرى

٢١ - ٨ - ١٩٩٤ م .

## الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء لوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبد السلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المعناطي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري النقل
وزير العمل خالد الفزائوي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قموه
وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريمس خلف	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمان الحسن
وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير التعمير عادل القضاة	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبد الرزاق النصور
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة نوفيق كريسنان	وزير دولة محمد الدويب	وزير دولة محمد الدويب
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير دولة يوسف الدلاييح	وزير دولة يوسف الدلاييح

## نحس الحسن بن طهرل نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٣ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الدين العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع النظام رقم ٥٧ - لسنة ١٩٦٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به - من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص كل من الفقرتين ب ، و من المادة ٢٠ من النظام الأصلي ويستعاض عنهما بالنس التالي :-  
ب - تصدر الذونات الخزينة الأردنية بمبلغ عشرة آلاف دينار ومضاعفاتها .

و - يعلن عن اصدار الذونات الخزينة وتاريخ الاستحقاق وقيمة الاصدار قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ الاصدار .

١٣ - ٨ - ١٩٩٤ م .

## الحسن بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبد السلام المجالي	نائب رئيس الوزراء لوقان الهنداوي	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة
وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المعناطي	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير دولة لشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبد الباقي جمو
وزير النقل	وزير المياه والري	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير المالية	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير العمل خالد الفزائوي
وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمان الحسن	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريمس خلف
وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبد الرزاق النصور	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير التعمير عادل القضاة
وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير التعمير عادل القضاة	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبد الرزاق النصور
وزير دولة محمد الدويب	وزير دولة محمد الدويب	وزير دولة محمد الدويب
وزير دولة يوسف الدلاييح	وزير دولة يوسف الدلاييح	وزير دولة يوسف الدلاييح

هكذا نأخذ العمل

## نحى المحسن بن طهرل نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩١/٨/٢١  
نأمر بوضع النظام الاتسي :-

نظام رقم ٤٤ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المتاحف  
والمواقع الاثرية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المتاحف والمواقع الاثرية لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع النظام رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء نص البند ٢- من الفقرة ١- منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
٢ - موقع آثار البتراء .

الزائر الاجنبي	الزائر الاردني
فلس دينار	فلس دينار

٠٠٠ ٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	عن كل بطاقة ليوم واحد
٠٠٠ ٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	عن كل بطاقة ليومين
٠٠٠ ٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	عن كل بطاقة لثلاثة ايام

ثانيا : باعتبار ما ورد في الفقرة ب منها بند ١- واضافة البند ٢ التالي اليها :-

٢ - على الرغم مما ورد في البند ١- من هذه الفقرة يكون رسم الدخول الى موقع آثار البتراء للزائر الذي لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره نصف الرسوم المنصوص عليها في البند ٢ من الفقرة ١- من هذه المادة .

٢١-٨-١٩٩٤ م

## الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء خوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماعة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الاوقاف والشؤون والمتنوعات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير المعمل خالد الفزاري	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الداخلية سلامه حماد
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتور ريماء خلف	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمعان الحسن
وزير التعمير مادل القضاة	وزير الثقافة جمعه حماد	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة الهندس منصور بن طريف	وزير دولة للتنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير دولة ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توفيق كريسنان	وزير دولة محمد اللويب
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال مريقات	وزير دولة يوسف الدلاييح	وزير المعدل هشام التل

مكتبة الملك

## نحس الحسن بن طهول نائب جمهورية الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٧  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٤٥ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لنظام حد التسجيل لغايات الضريبة  
العامة على المبيعات

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٨ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الاسلي ويستعاض منه بالنص التالي :-

١ - يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على السلع المنتجة محليا الخاضعة لضريبة نسبيه وعلى الخدمات المؤداة محليا، خلال السنة - ١٠٠.٠٠٠ - مائة الف دينار .

ب - يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على السلع المنتجة محليا الخاضعة لضريبة نوعية خلال السنة - ١٠٠.٠٠٠ - عشرة الاف دينار .

ج - للغايات المقصودة من القانون وهذا النظام يعتبر حد التسجيل هو الحد الذي يسبح عنده الشخص ملزما بتسجيل نفسه لدى الدائرة باعتباره مكلنا بدفع الضريبة وفقا لاحكام القانون .

٢٧-٨-١٩٩٤ م .

## الحسن بن طلال

وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء ثوقان الهنداوي
وزير النقل المهندس سمير قعوار	وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية سميحة الشنيخ عبد الباقي جمو	وزير التخطيط الدكتور هشام الخطيب
وزير المالية سامي قموه	وزير الاوتاف والشؤون والمتدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات
وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطفان الحسن	وزير المعمل خالد الفزاوي	وزير الداخلية سلامه حماد
وزير الثقافة جمعه حماد	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق الترسور	وزير السياحة والاشرار وزير الشباب بالوكالة الدكتور محمد عفان العدوان
وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير دولة للتمهية الادارية الدكتور محمد الزنيبات
وزير دولة ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور عبدالله الجازي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان	وزير دولة محمد اللويب
وزير الطاقة والثروة المعدنية طلال عريقات	وزير دولة يوسف الدلابيح	وزير المعدل هشام النسل

هكذا من العمل



## اتفاقية

## التعاون السياحي

## بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإيطالية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨١٨ تاريخ ٨-٩-١٩٩٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون السياحي التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية إيطاليا بشكلها التالي :-

اتفاقية للتعاون السياحي بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وحكومة الجمهورية الإيطالية

- أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإيطالية :
- آخذتان في الاعتبار التراث التاريخي والأثري الذي يتمتع به كلا البلدين والتقدم الذي تحقق في العلاقات بينهما .
- ورغبة في تدعيم التعاون المبني على أساس المنفعة المتبادلة بينهما .
- وانتفاعا منهما بالدور الذي تلعبه السياحة في تعزيز هذه العلاقات .
- وانطلاقا من توصيات مؤتمر عسكني للامن والتعاون الصادر في الأول من آب لسنة ١٩٧٥ .
- فقد اتفقتا على ما يلي :-

## المادة الأولى

يتخذ الطرفان كافة التدابير الضرورية والإجراءات اللازمة لتشجيع وتوسيع المبادلات السياحية بينهما وخاصة في مجال السياحة الثقافية واستغلال القومات والثروة التاريخية والأثرية والفنية في البلدين .

## المادة الثانية

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبسيط إجراءات السفر وتكثيف وسائل الاتصالات ، والنقل بين البلدين من أجل تسهيل تدفق السياحة بينهما ، ويشجع الطرفان الرحلات السياحية الجماعية وسياحة الشباب وعقد دورات التدريب والتأهيل المهني للعاملين في مجال الآثار والتعقيب عنها وتزيمها ، ومن أجل تحقيق ذلك يعقد الطرفان الاتفاقيات اللازمة والمناسبة لذلك .

## المادة الثالثة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات حول نتائج الأبحاث والدراسات في ميادين السياحة والمتعلقة بالثقافة والآثار ويلتزمان بالقيام بمبادرات مشتركة هدفها نشر الدعاية للأماكن والمناطق ذات الأهمية الأثرية البارزة .

## المادة الرابعة

يوافق الطرفان على تسهيل نشر وتوزيع الوثائق والمعلومات السياحية كل في بلد الآخر وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ، مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل .

## المادة الخامسة

يوافق الطرفان على تأسيس مكاتب تمثيل وخدمات في كلا البلدين بهدف تشجيع وتنشيط الحركة السياحية في كلا الاتجاهين .

## المادة السادسة

لغايات تنفيذ هذه الاتفاقية ولإجراء مشاورات متبادلة حول المسائل المذكورة في البنود السابقة ، وحول أية مسألة أخرى يرى الطرفان مناقشتها ، فإن الطرفين المتعاقدين سيقومان بعقد اجتماعات دورية تتولاها لجنة مشتركة مؤلفة من نخبة من موظفين تابعين للإدارة المركزية لكل منهما بصفتهم أعضاء دائمين ومن خبراء بصفة أعضاء بدئيين أو غير دائمين . وستقوم اللجنة المذكورة بعقد اجتماعاتها بالتناوب في روما مرة وفي عمان مرة أخرى ، بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين ، ويقترأس اللجنة بالتناوب رئيسا ونائبا الطرفين المتعاقدين .

## المادة السابعة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين .

## المادة الثامنة

مدة صلاحية هذه الاتفاقية ستكون لخمس سنوات ويتم تجديدها ضمنيا لمدة أخرى كل منها سنة واحدة بصورة تلقائية إلا في حالة قيام أي من الطرفين المتعاقدين بإبداء رغبته في إنهائها رسميا ، وعن طريق القنوات الدبلوماسية قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائها على الأقل .

جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ الثامن عشر من نيسان ١٩٨٨ على نسختين أصليتين ، باللغات الثلاث الإيطالية والعربية والانجليزية وتمتتع النصوص الثلاثة بنفس القوة القانونية وفي حالة الاختلاف على الترجمة تكون النسخة المكتوبة باللغة الإنجليزية هي الواجبة التطبيق .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة الجمهورية الإيطالية

تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٤

تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة

صادر عن مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات

الإسلامية (١)

بمقتضى المادة ١٣ فقرة ب من نظام الأوقاف رقم ١٤٢

لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بموجب النظام المعدل رقم ١١ -

لسنة ١٩٨٨ م

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة ) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة :	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الوزير :	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الأمين العام :	أمين عام وزارة الأوقاف
مديرية الأوقاف :	مديرية الأوقاف في المحافظة أو اللواء
مدير الأوقاف :	مدير الأوقاف في المحافظة أو اللواء
المسجد :	أي مسجد حامل في المملكة .
اللجنة :	لجنة رعاية شؤون المسجد المشكلة بموجب هذه التعليمات .

هكذا من الأصل

المادة ٣ - تشكل لكل مسجد لجنة تسمى ( لجنة رعاية شؤون المسجد ) ، تسمى لتحقيق رسالة المسجد في المجتمع من خلال ما يلي : -

- أ - تنمية أواصر المودة والأخوة بين رواد المسجد وإصلاح ذات البين وتحقيق التكافل الاجتماعي بينهم والمشاركة في المناسبات الاجتماعية .
- ب - التعاون مع موظفي المسجد للتيسار بأجباتهم .
- ج - الاشراف على نظافة المسجد وساحاته والمرافق التابعة له والمساعدة في تأمين احتياجاته الضرورية .
- د - المحافظة على حرمة المسجد وتزويده عما لا يليق به من فوضى أو تشويش .
- هـ - العمل على توثيق صلة أهل الحي بالمسجد وتنشيط دوره في حياة الناس وتحقيق رسالته على أكمل وجه .
- و - التعاون مع مديرية الأوقاف في إحياء المناسبات الإسلامية وإجراء المسابقات الدينية والثقافية في المسجد .
- ز - التعاون مع مشرف دار القرآن الكريم في تشجيع نشاط دار القرآن الكريم في المسجد وتأمين مستلزماته .
- ح - العمل على ترشيد استهلاك المياه والكهرباء وحث المصلين على ذلك .
- ط - التعاون مع لجان الزكاة المعتمدة من قبل الوزارة في حصر العائلات الفقيرة في الحي وتقديم المساعدات لها .
- ي - التعاون مع الوزارة في إجراء الصيانة اللازمة للمسجد وملحقاته وتأمين اللوازم الضرورية له .
- ك - القيام بجمع التبرعات للمسجد وفق التعليمات الخاصة بذلك .
- ل - التعاون مع موظفي المسجد في ضبط عملية جمع الأموال في المسجد وملحقاته وفق التعليمات المعممة .
- م - القيام بأي نشاطات أخرى تحقق رسالة المسجد في المجتمع بعد موافقة الوزارة الخطية المسبقة .

المادة ٤ - أ - تشكل اللجنة بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الأوقاف المختص على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر شخصا ويسمى من بينهم رئيس اللجنة وأمين الصندوق .

- ب - يكون أمام المسجد نائباً للرئيس ومقرر اللجنة وعند عدم وجود أمام المسجد يحدد عند تشكيل اللجنة نائب للرئيس ومقرر لحين تعيين أمام المسجد .
- ج - يرعى عند تشكيل اللجنة التمثيل الواسع لجميع فئات المصلين في المسجد .
- د - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه ويكون اجتماعها غائزاً إذا حضرته الاكثريّة على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه في حال غيابه وتتخذ قراراتها بأكثرية الأصوات وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- هـ - تكون مدة اللجنة والعضوية فيها سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير بتنسيب مدير الأوقاف .
- و - تخضع قرارات اللجنة لمصدق مدير الأوقاف عليها وله حق الاعتراض أو طلب التعديل أو التصحيح أو الإلغاء ولا يجوز تنفيذها إلا بعد المصادقة عليها .
- ز - للوزير بناء على تنسيب مدير الأوقاف حل اللجنة أو إعفاء أي عضو من أعضائها .

المادة ٥ - أ - تقوم اللجنة بجمع التبرعات للمسجد بأحد الأسلوبين التاليين : -

- ١ - بموجب وصول مقبوضات رسمية معتمدة من الوزارة .
- ٢ - بموجب صندوق جمع التبرعات الخاص بالمسجد المعتمد من الوزارة على أن يكون له قفلان لكل منهما مفتاح يحتفظ بأحدهما رئيس اللجنة ويحتفظ أمين الصندوق بالآخر ويتم فتح الصندوق بموجب ضبط رسمي بحضور ثلاثة من أعضاء اللجنة على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه في حال غيابه ويقوم أمين الصندوق باستلام المبلغ بموجب وصول مقبوضات حسب الأصول .

ب - يوقع رئيس وأعضاء اللجنة أقراراً بأنهم متكاملون متضامنون في أية حقوق أو التزامات تقترب على هذه اللجنة وفق النص الذي تعدّه الوزارة لهذه الغاية .

المادة ٦ - أ - تودع أموال التبرعات باسم اللجنة في حساب في أحد البنوك غير الربوية يتم فتحه بقرار من مدير الأوقاف .

ب - يتم الصرف من الحساب بموجب قرارات من اللجنة مصدقة من مدير الأوقاف وتوقع مستندات الصرف والتحويل على النحو التالي :

- ١ - من رئيس اللجنة وأمين الصندوق إذا كان المبلغ لا يتجاوز ثلاثمائة دينار .
- ٢ - من رئيس اللجنة وأمين الصندوق وأحد أعضاء اللجنة يتم اختياره بقرار من اللجنة إذا زاد المبلغ على ثلاثمائة دينار .
- ج - لا يجوز للجنة صرف أي مبالغ نقدية ويتم الصرف بناء على قرارات من اللجنة مصدقة من مدير الأوقاف وبموجب تحويل .
- د - يجوز صرف سلفة لا تتجاوز مائتي دينار باسم أمين الصندوق لتغطية النفقات الطارئة على أن تسدد حسب الأصول بقرار من اللجنة .

المادة ٧ - تحتفظ اللجنة بسجل تدون فيه محاضر اجتماعاتها وقراراتها ومحاضرها ويتم التوقيع على هذه المحاضر والاجتماعات من قبل رئيس وأعضاء اللجنة الذين شاركوا في الاجتماع ويكون مقرر اللجنة مسؤولاً عنها .

المادة ٨ - تمسك اللجنة سجلات مالية أصولية لتنظيم أعمالها ودفتر صندوق تنقيد فيه الإيرادات والمصروفات على أن يتم تدقيق السجلات ودفتر الصندوق وحساب البنك من قبل مديرية الأوقاف كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة وتحفظ هذه السجلات لدى أمين الصندوق .

المادة ٩ - أ - على اللجنة تزويد مدير الأوقاف بنسخة من الاتفاقيات التي تبرمها للاطلاع عليها وتدقيقها وللمدير الأوقاف حق طلب إلغاء أو تعديل بعض الاتفاقيات أو بعض بنودها التي لا تحقق مصلحة المسجد أو تتعارض مع سياسة الوزارة .

ب - على اللجنة أخذ موافقة مدير الأوقاف المسبقة قبل إجراء أي عمل من أعمال الصيانة للمسجد وأن تتم هذه الأعمال بإطلاع واشراف مهندس الأوقاف .

المادة ١٠ - أ - تشكل لجنة محلية لرعاية شؤون المساجد في كل محافظة أو لواء برئاسة مدير الأوقاف وعضوية كل من :

- ١ - ممثل عن المحافظة أو المتصرفية .
- ٢ - أحد القضاة الشرعيين - بحسب تقاضي القضاء .
- ٣ - ممثل من مديرية التربية والتعليم في المحافظة أو المتصرفية .
- ٤ - ممثل من مديرية الشؤون الاجتماعية .
- ٥ - ممثل من مديرية رعاية الشباب .
- ٦ - ممثل من الأمّة أو المجلس البلدي في مركز المحافظة أو اللواء .
- ٧ - عشرة من رؤساء لجان رعاية شؤون المساجد في المحافظة أو اللواء يتم انتخابهم لمدة سنتين من قبل رؤساء اللجان في المحافظة أو اللواء .
- ٨ - ممثل من أي جهة يقرر الوزير تمثيلها في اللجنة .

هكذا في الأصل



المادة ١١- ١ - تتولى اللجنة المحلية لرعاية شؤون المساجد في المحافظة أو اللواء المهام التالية :-

- ١ - متابعة تنفيذ خطة عمل لجان رعاية شؤون المساجد في المحافظة أو اللواء في ضوء السياسة العامة التي تقرها اللجنة المركزية العامة لرعاية شؤون المساجد .
  - ٢ - تقييم أعمال لجان رعاية شؤون المساجد ونشاطاتها الختلفة .
  - ٣ - القيام بنشاطات مشتركة مع المحافظة أو اللواء مثل حملات نظافة المساجد وصيانتها
  - ٤ - اختيار ممثلي المحافظة أو اللواء في اللجنة المركزية العامة .
- ب - تجتمع اللجنة المحلية لرعاية شؤون المساجد مرة على الأقل كل ثلاثة اشهر كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء وتتخذ قراراتها بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

المادة ١٢- ١ - تشكل في المملكة لجنة مركزية عامة لرعاية شؤون المساجد برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

- ١ - الامين العام - نائب الرئيس .
- ٢ - المفتي العام .
- ٣ - ممثل عن دائرة قاضي القضاة .
- ٤ - مدير عام صندوق الزكاة .
- ٥ - المديرين في مركز الوزارة .
- ٦ - مديري الاوقاف .
- ٧ - ثلاثة اعضاء من اللجنة المحلية في كل محافظة أو لواء .

ب - تجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل في كل سنة وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه .

المادة ١٣- تتولى اللجنة المركزية المهام التالية :

- ١ - وضع خطة عامة لعمل لجان رعاية شؤون المساجد وفق السياسة العامة للوزارة .
- ٢ - مناقشة نشاطات لجان رعاية شؤون المساجد وتقييم عملها .
- ٣ - العمل على تطوير رعاية شؤون المساجد .
- ٤ - اي امور اخرى يرى الوزير عرضها على اللجنة .

المادة ١٤- اذا طرأت أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات تعرض على الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ١٥- تلغى تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة رقم ٤ لسنة ١٩٩١ وتصوب اوضاع لجان رعاية شؤون المساجد الحالية بنا يتفق مع هذه التعليمات .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

(١) : اقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات المعدلة بقراره رقم ٩-٦-٩٤ تاريخ ١٤-٨-١٩٩٤ م .

تعليمات رقم ٨ - لسنة ١٩٩٤

تعليمات معدلة لتعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها  
صادرة عن مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بمقتضى المادة ١٧ من نظام الاوقاف  
والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم ١٤٢- لسنة ١٩٩٦م المعدلة بموجب النظام المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ (١)

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات معدلة لتعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها لسنة ١٩٩٤م ) وتقرأ مع التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩١ وما طرأ عليها من تعديلات والمشار اليها فيما بعد بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ج من المادة ٨ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ج - يراعى في تصميم وتنفيذ عناصر المسجد الطابع الاسلامي وفق الاحكام الشرعية المتفق عليها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٩ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٩ - عند اجراء توسعة اضافة للمسجد أو تعديل في بناء المسجد يجب اخذ موافقة الوزير على ذلك وتنفيذ الخطوات المبينة في المادة ٧ من هذه التعليمات .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٥ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥ - لا يتم المباشرة بتنفيذ بنسباء المسجد الا بعد توافر رصيد لا يقل عن ٢٠٪ من الكلفة التقديرية للمسجد ولا يجوز القيام بأي عمل من الاعمال اللازمة لبناء المسجد الا اذا توافرت المخصصات المالية اللازمة .

المادة ٥ - تضاف المادة التالية الى التعليمات الاصلية تحت رقم ١٦ ويعد ترتيب المواد اللاحقة :-  
المادة ١٦- يتم انشاء المسجد باحدى الطرق التالية :-

١ - التنفيذ المباشر ( المصانعة ) من قبل لجنة المسجد على ان يتم شراء المواد والاتفاق على اجور العمل من طريق استدراج ثلاثة عروض على الأقل في الحالات المستثناة بموجب أنظمة اللوازم والاشغال السارية المفعول .

ب - من طريق طرح عطاء في حال توافر المخصصات المالية اللازمة كاملة وفق الاسس التالية :-

- ١ - الاعلان في الصحف المحلية عن طرح العطاء وشروطه .
- ٢ - ان يشترك في هذا العطاء المهندسون المصنفون في وزارة الاشغال العامة .
- ٣ - ان يتم فتح العطاء بحضور لجنة بناء المسجد وتتم الاحالة بقرار من اللجنة على ان يصدق من مدير الاوقاف حسب الأصول .
- ٤ - تنظيم اتفاقية مع المتعهد بموجب نموذج دفتر عقد المقاول المعتمدة من وزارة الاشغال العامة .

ج - من طريق التزيم اذا وجدت اسباب مبررة ومقنعة على ان يتم اخذ موافقة الوزير على التزيم حسب احكام المادة ٢٥ لفترة ب من نظام الاوقاف رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٦م .

د - في جميع الاحوال يحظر على جميع اعضاء لجنة بناء المسجد بما فيهم الرئيس الاشتراك في أي عمل تعاقدي مع لجنة بناء المسجد مهما كانت المبررات والظروف سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٢١ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بما يلي :-  
ب - ايال لجنة بناء المسجد عن العمل وتجميد حساب المسجد في البنك لمدة لا تزيد على ستة اشهر يجري خلالها تصويب اوضاع لجنة المسجد أو حلها .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

(١) : اقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات المعدلة بقراره رقم ٨-٦-٩٤ تاريخ ١٤-٨-١٩٩٤ م .

محكمة العدل



تعليمات رقم ٩ - لسنة ١٩٩٤  
تعليمات معدلة للتعليمات الإدارية والمالية  
لطابع وزارة الاوقاف

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات معدلة للتعليمات الادارية والمالية لطابع وزارة الاوقاف لسنة ١٩٩٤ ) وتقرأ مع التعليمات الاسمية رقم ١ - لسنة ١٩٨٧ تعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ اقرارها .

المادة ٢ - تلغى المادة ٣٨ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :  
المادة ٣٨ - تكون اجور العاملين في المطابع وزياداتهم السنوية على النحو التالي : -

المهنة	الراتب من	مقدار الزيادة السنوية
مفتي درجة أولى	١٦٢ ٣٠٠	٥ - خمسة دنائير
مفتي درجة ثانية	١٢٢ ١٦٢	٤ - اربعة دنائير
مفتي درجة ثالثة	١٠٤ ١٢٢	٣ - ثلاثة دنائير
مساعد مفتي	٩٦ ١٠٤	٢ - ديناران
عامل	٩٦ ٩٦	١ - دينار واحد

— طالب متدرب سنة أولى ٤٠ ديناراً او حسبما تقرره مؤسسة التدريب المهني للطلاب المتدربين .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

★ اقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات المعدلة بقراره رقم ٧-٦-٩٤ تاريخ ١٤-٨-١٩٩٤ .

تعليمات معدلة لتعليمات الواجب  
توافرها في صهاريج نقل المواد السائلة والسائبة

اولا : تعدل احكام المادة ٧ من التعليمات المشار اليها باعلاه المتعلقة بالتجهيزات الخارجية للصهاريج باضافة مقرة جديدة وترقيمها بالرقم ١٠ وذلك على النحو التالي : -  
المقرة ١٠ - تركيب خزان تجميع بسعة ٢٠٠ لتر عند الصمامات والخط العلوي الراجع .

ثانيا : يسري العمل بهذه التعليمات فور صدورها .

٢١-٨-١٩٩٤ م

سلامة حماد  
وزير الداخلية

تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٩٤  
معدلة للتعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٣  
تعليمات التنظيم الاداري لمديريات الزراعة  
صادرة بالاستناد لاحكام المادتين ١٠ و ١١ من نظام تنظيم وادارة وزارة الزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠

المادة ١ - يلغى نص المادة ٤ من التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٣ ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة ١٠ من نظام تنظيم وادارة وزارة الزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته .

تحدد مديريات الزراعة في المملكة على النحو التالي : -

- ١ - مديرية زراعة محافظة العاصمة .
- ٢ - مديرية زراعة محافظة ملجبا .
- ٣ - مديرية زراعة محافظة الزرقاء .
- ٤ - مديرية زراعة السلط .
- ٥ - مديرية زراعة لواء ديرعلا .
- ٦ - مديرية زراعة لواء الشونة الجنوبية .
- ٧ - مديرية زراعة اربد .
- ٨ - مديرية زراعة الاغوار الشمالية .
- ٩ - مديرية زراعة لواء الرمثا .
- ١٠ - مديرية زراعة لواء بني كنانة .
- ١١ - مديرية زراعة لواء الكورة .
- ١٢ - مديرية زراعة محافظة جرش .
- ١٣ - مديرية زراعة محافظة عجلون .
- ١٤ - مديرية زراعة محافظة المفرق .
- ١٥ - مديرية زراعة محافظة الطفيلة .
- ١٦ - مديرية زراعة الكرك .
- ١٧ - مديرية زراعة غور الصافي .
- ١٨ - مديرية زراعة محافظة معان .
- ١٩ - مديرية زراعة محافظة العقبة .

المهندس منصور بن طريف  
وزير الزراعة

قرار رقم ١ - لسنة ١٩٩٤

شروط ذبح الحيوانات اضطراريا

صادر بموجب المادة ١/١٧٧

من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار شروط ذبح الحيوانات اضطراريا لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القرار تعني عبارة الذبح اضطراري : ذبح الحيوانات للاستهلاك البشري خارج المسالخ المعتمدة من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وامانة عمان الكبرى .

المادة ٣ - يسمح بذبح الحيوانات اضطراريا في الحالات التالية :

- ١ - الكسور عامة على ان يكون الذبح خلال ١٢ اثنى عشر ساعة بعد الكسر .
- ب - الانسداد المعوي او المعدي نتيجة ابتلاع جسم غريب .
- ج - التخمم الشديدة ويكون الذبح قبل ظهور اعراض الحموضة .
- د - الاجهاد الناتج عن عمليات النقل
- هـ - الحوادث التي تؤدي بالحياة مثل الصدم والدعس والسقوط او اطلاق النار بحيث لا تكون الاصابة في القلب او الدماغ او الاورطه او فروعه الرئيسية .

المادة ٤ - يجب ان يكون ذبح الحيوانات اضطراريا في غرفة مهيأة بكافة التجهيزات ويتوفر فيها الشروط التالية:

- ١ - توفر الماء البارد والساخن وان تكون الارض ملساء سهلة التنظيف والجدران مغطاه بالبلاط الصيني .
- ٢ - توفر ضاغطة هواء - كمبريسه - وتيار كهربائي .
- ٣ - توفر كلاليب وخطوط تمليق .
- ٤ - توفر فلاجيه مبردة او غرفة تبريد .
- ٥ - توفر حفرة امتصاصية لتجميع الفضلات وتفرغ دوريا .
- ٦ - توفر قنوات تصريف الفضلات متصلة بالحفرة الامتصاصية .
- ٧ - الشبليك مغلقة بالمنخل مانع الحشرات .
- ٨ - يتم رش البعوض الحشرية دوريا وكلمدعت الحاجة لذلك .

المادة ٥ - يتم الذبح اضطراري بناء على تقرير من طبيب بيطري معتمد يذكر فيه اسباب الذبح .

المادة ٦ - يتم الذبح والسلخ والتجفيف وترسل مباشرة مرفقة بالاحشاء والراس والاطراف بعبوات بلاستيكية مغلقة بواسطة سيارة مبردة الى اقرب مسلخ مرفقة بتقرير الذبح اضطراري حيث يتم مغليتها وختمها اذا كانت صالحة للاستهلاك البشري .

المادة ٧ - لا يسمح بالذبح اضطراري لغايات البيع والتجارة .

المادة ٨ - في المزارع التي لا يتوفر فيها غرفة للذبح يتطلب وصول الذبيحة الى المسلخ المعتمد بمدة لا تتجاوز الساعتين من الذبح وضمن الشروط الواردة امسلاه .

المادة ٩ - يمنع الذبح اثناء النقل - على الطرقات او بالسيارات - .

المادة ١٠ - لا يسمح بالذبح اضطراري نهائيا في الحالات التالية :-

- التسمم الكيماوي او البيولوجي بكافة اشكاله المباشرة او غير المباشرة .
- حالات عسر السولاده .
- حالات الحوادث التي تؤدي بالحياة مباشرة .
- حالات الامراض التالية : الكلوستريديا ، السكريبي ، الاعتلال الدماغى في الابقار ، الحمى الحمية ، الطاعون البقري ، داء الكلب .
- الحالات غير المشخصة .
- وجود الاجسام المعدنية في الكرش والتي تؤدي الى اصابة الكبد ، الطحال ، القلب ، المثانة البريتوني والرئتين وتؤدي الى اطلاق الاجزاء المصابة .

المادة ١١ - العقوبات :-

كل من يخالف احكام اية مادة من مواد هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

المادة ١٢ - في حالة تكرار المخالفة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٩٦ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

وزير الزراعة  
المهندس منصور بن طريف

هكذا في العمل